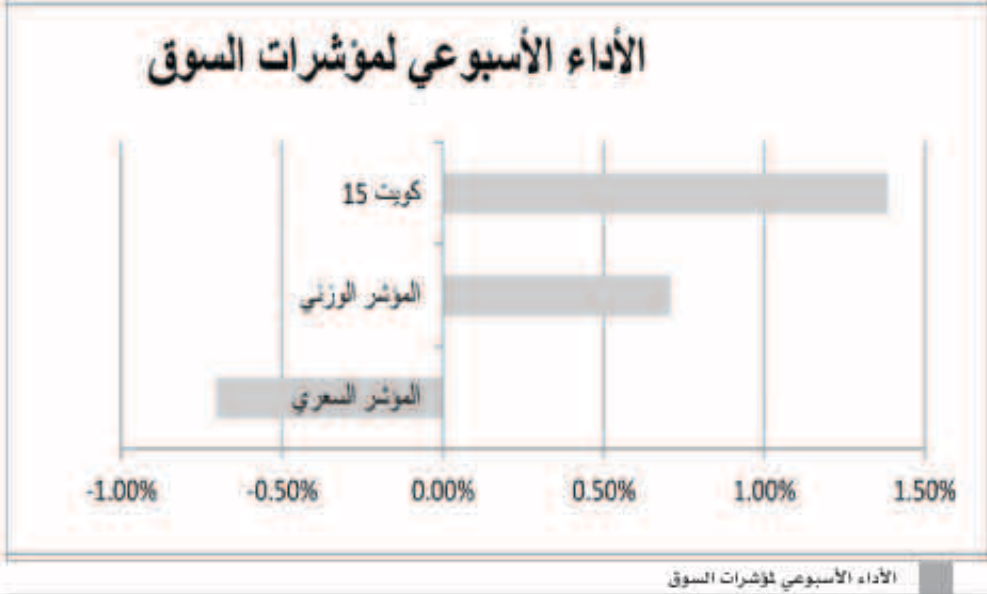


المؤشر السعري واصل تسجيل الخسائر

«بيان»: أداء السوق اتسم بالتذبذب خلال الأسبوع الماضي

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نمت مؤشرات خمسة قطاعات أخرى، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية دون تغير. يذكر، هذا وجاء قطاع التأمين في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث انقل مؤشره عند 1.120.21 نقطة منخفضاً بنسبة 2.25 في المئة. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.73 في المئة بعد أن انقلع عند 1.342.82 نقطة، ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، والذي انخفض مؤشره بنسبة 1.38 في المئة، مقللاً عند 1.077.19 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع التكنولوجيا، والذي أغلق مؤشره عند 1.036.74 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.37 في المئة. من ناحية أخرى، تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث ثما مؤشره بنسبة بلغت 1.18 في المئة مغلقاً عند مستوى 1.184.08 نقطة، فيما جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.03 في المئة، منوهاً بتداولات الأسبوع عند مستوى 860.42 نقطة. المرتبة الثالثة شغلها قطاع البنوك، حيث انقل مؤشره عند مستوى 1.048.86 نقطة، مسجلاً نمواً أسبوعياً بلغ نسبته 0.83 في المئة، أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع المواد الأساسية، حيث سجل مؤشره نمواً بنسبة 0.34 في المئة مقللاً عند مستوى 1.158.29 نقطة.

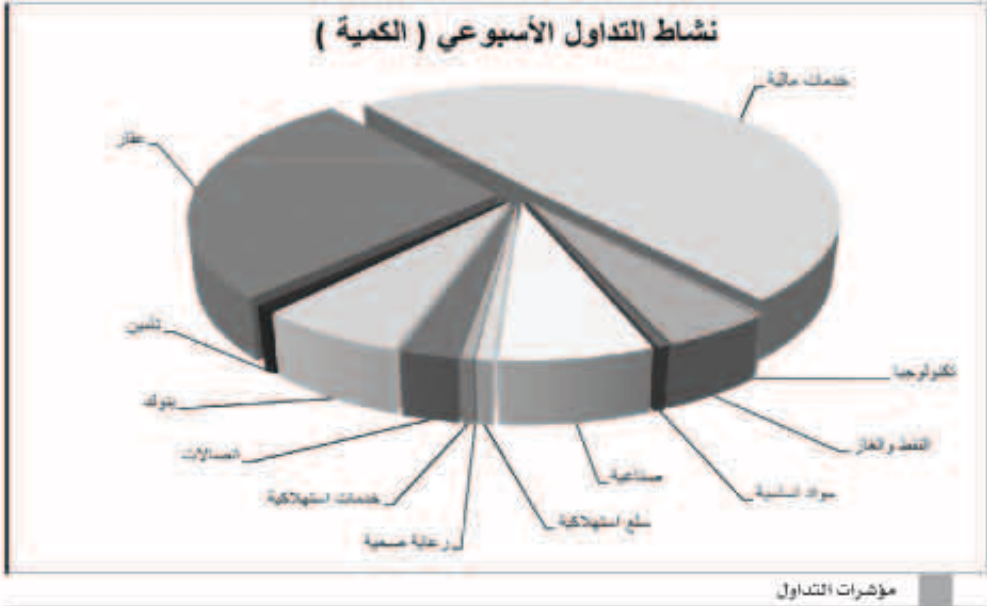


الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

التي، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.73 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013. وأقل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.454.50 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.71 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.71 في المئة بعد أن انقلع عند مستوى 459.97 نقطة، أغلق عند مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.097.54 نقطة، بارتفاع نسبته 1.39 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 32.05 في المئة ليصل إلى 17.42 مليون دينار، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً بنسبة 32.34 في المئة، ليلج 159.84 مليون سهم.

التداولات، حيث أصبح المضاربون هم من يقودون قاطرة السوق في ظل غياب واضح لصانع سوق حقيقي يحقق التوازن بين العرض والطلب. في المقابل تمكن كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق الارتفاع بنهاية الأسبوع، وذلك بدعم من عمليات شراء انتقائية تركّزت على الأسهم القيادية، خاصة تلك التي أعلنت عن أرباح وتوزيعات جيدة لعام 2013، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن عمليات جني الأرباح السريعة لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 1.26 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 1.57 في

المائة، حيث أصبح المضاربون هم من يقودون قاطرة السوق في ظل غياب واضح لصانع سوق حقيقي يحقق التوازن بين العرض والطلب. في المقابل تمكن كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق الارتفاع بنهاية الأسبوع، وذلك بدعم من عمليات شراء انتقائية تركّزت على الأسهم القيادية، خاصة تلك التي أعلنت عن أرباح وتوزيعات جيدة لعام 2013، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن عمليات جني الأرباح السريعة لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 1.26 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 1.57 في



مؤشرات التداول

على التنافس مع اقتصادات بعض الدول الخليجية على الأقل؟، إننا نأمل أن يستجيب المسئولون في الحكومة إلى التضامح التي تقدم إليهم من العديد من الجهات بشأن إصلاح الاختلالات التي تعاني منها السياسة التي تتبعها فيما يخص إصلاح الوضع الاقتصادي، والتي أثبتت فشلها في السنوات الماضية. وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تباينت إقفلات مؤشراته عدد المشاريع التنموية في البلاد السعري بالإغلاق في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات البيع القوية المستمرة منذ الأسبوع قبل الماضي، والتي تركّزت على العديد من الأسهم الصغيرة، إضافة إلى استمرار حضور عمليات المضاربة التي باتت هي المحرك الرئيسي

التي ليس لديها موارد طبيعية مثل الكويت، وهو الأمر الذي يؤكد وجود أزمة في الإدارة، فلا تعليم ولا صحة ولا مشاريع إسكانية ولا تنمية اقتصادية حقيقية نراها في الكويت رغم توفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق كل ذلك، حيث أثبت التعليم الحكومي فشله في دعم الاقتصاد الوطني، كما هو الحال في المستشفيات الحكومية التي أصبح علاج المواطنين فيها أمراً صعباً، مما دفعهم إلى اللجوء إلى المستشفيات الخاصة، كما أن عدد المشاريع التنموية في البلاد يعتبر قليل جداً، مما دفع بالانخفاض الوطني إلى التخلف والتراجع. فمتى نجد الحكومة قادرة على استغلال فوائض الميزانية في تحسين مستوى خدماتها، وتنفيذ مشاريع تنمية الوطن والمواطن؟ ومتى سترى الاقتصاد المحلي قادراً

في الشهور العشرة 16.05 مليار دينار بما يعادل 31.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في العام 2012. والجدير بالذكر أن الحديث عن ضعف الإنفاق وعدم صرف المبالغ التي حددتها الحكومة بنفسها في ميزانيات الدولة سنة تلو الأخرى قد تكرر كثيراً دون جدوى، فالكثير من الجهات الاقتصادية الفوائض المالية التي تحققها البلاد قد علقت على أرصاف ميزانية الدولة في السنوات الماضية، وانتقدت تدني مستويات الإنفاق رغم وفرة الفوائض المالية التي تحققها البلاد من إيرادات النفط، تلك الفوائض التي إذا استغلّت بشكل احترافي، لأصبحت الكويت قادرة على التنافس مع الاقتصادات الكبرى، إلا أن عدم استغلالها بشكل جيد دفع بالبلاد إلى التخلف في مجالات عدة بالمقارنة مع العديد من الدول

محللون: الأسواق قادرة على التماسك مع بدء وصول التوزيعات النقدية للمساهمين

محافظ الاستثمار تستفيد من التراجع الحاد لأسواق الأسهم ببناء مراكز مالية جديدة



البنية التحتية ومشروعات التنمية استحوذت على نسبة كبيرة من الإنفاق العام

«كهرباء». وذلك في إطار توسيع نظام إمدادات الطاقة في قطر. ويضمن العقد توريد تسع محطات فرعية متكاملة للبدء بالمرحلة الحادية عشرة من مشروع توسعة نظام نقل الطاقة في قطر الذي تنفذه «كهرباء» ويهدف المشروع لضمان توفير إمدادات مستقرة من الكهرباء لجميع القطاعات، بما يشمل المنازل ومراكز الأعمال والمدارس في جميع أنحاء العاصمة الدوحة وضواحيها.

العراق

قالت جازبروم نفت الروسية الذراع النفطية لشركة الغاز الحكومية جازبروم إنها ربطت حلل درة النفط الذي تديره في العراق بشبكة خطوط الأنابيب. وذكرت الشركة في بيان أن هذه البنية الأساسية الجديدة ستوحد 204 آلاف برميل يوميا، وأضافت أنه يمكن الآن نقل نفط بدرجة إلى ميناء التصدير في مدينة البصرة. وتعتزم جازبروم نفث بدء الإنتاج التجاري للنفط من حقل بدرجة في الربع وتأمل أن يبلغ متوسط الإنتاج 15 ألف برميل يوميا هذا العام.

السعودية

قال مصدر إن أرامكو السعودية تنوى إنتاج 200 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الصخري بحلول 2018 لإمداد مشروع فوسفات جديد ومحطة كهرباء. وتعتزم لتوليد الكهرباء وترشيد استهلاك النفط الخام للتصدير. وتحرص أرامكو على زيادة إنتاج الغاز نظراً لأنها تصدر النفط الخام بسعر 100 دولار للبرميل. بينما يبلغ سعر البيع إلى محطات الكهرباء السعودية نحو أربعة دولارات.

نهاية العام الجاري، مشيراً إلى أن الشركة عملت على تلافى القصور الموجود في المصنع الحالي من حيث المساحة والسعة التخزينية ومباني التعتية من خلال المصنع الجديد الذي أوشك على الافتتاح. وقال إن الطاقة الانتاجية للمصنع الجديد تشكل ضعف الطاقة الانتاجية للمصنع الحالي الواقع في منطقة الشعيبة ا لغاز، حيث زادت قيمة المشاريع بواقع 14 مليون اسطوانة غاز، حيث من المتوقع ان يغطي انتاجه احتياجات البلاد من الغاز المسال بكميات تفوق ان المطلوب بكثير، مؤكدا ان مشروع مصنع تعتية اسطوانات الغاز المسال يقع على مساحة 150 ألف متر مربع وسوف يخدم السوق المحلي في المناطق الشمالية من البلاد وسيساند بقوة المصنع الحالي القائم في الجنوب في منطقة الشعيبة الصناعية بقدرة انتاجية تصل الى 7.2 آلاف اسطوانة في الساعة وسيساهم في توفير هذه السلعة الحيوية ويسد احتياجات الكويت من الغاز المسال حتى العام 2030.

قطر

أبرمت شركة قطر العالمية لتسويق البترول المحسودة «تسويق» عقدا طويل الأمد مع شركة سامسونج ووتال بتروكيميكال الكورية لبيع وشراء المكثفات التي تنتجها قطر، حيث يعتبر هذا الاتفاق الأول في مجال المكثفات بين الشركتين. من جانب آخر وقعت شركة تسويق عقدا طويل الأمد مع هيئة البترول التايلاندية «بسي» تي. لبيع وشراء غاز البترول المسال المنتج في قطر، وهو خامس اتفاق توقعه تسويق مع الشركة التايلاندية.

من جهتها حازت شركة «سيمس» على عقد بقيمة 920 مليون ريال من قبل المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء

الاتفاق الحكومي اللّوى والمستقر، وانعكس ذلك على مناخات الأعمال الاستثمارية في كافة المجالات أن الاساسيات الداعمة للأسواق السعودية في الاتفاق يهدف تنويع الاقتصاد بعيدا عن قطاع النفط والغاز، حيث زادت قيمة المشاريع الجاري تنفيذها وتلك التي في طور التخطيط بنسبة تزيد عن 30 في المئة خلال العام 2013 مقارنة مع العام الذي سبقه، فيما تعكس موازنة العام الحالي تخصيص مبالغ كبيرة تعنى بتطوير انتاجية كافة القطاعات الرئيسية وفي مقدمتها القطاع الصناعي. في المقابل فقد عكست القطاعات الاقتصادية غير النفطية الاماراتية ارتفاعا على مستويات التشغيل والانتاج. اهم الاحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع «في منطقة الخليج»

الكويت

مدت لجنة المناقصات المركزية الأجل النهائي لاستدراج عروض مشروع تطوير نفط ثقيل في حقل فارس السفلي بقيمة 4.2 مليارات دولار لمدة شهرين، وبات على الشركات المعنية بالمشروع تقديم عروضها في 11 مايو المقبل بدلا من 30 مارس الجاري. في غضون ذلك، أعلنت شركة نفط الكويت 19 شركة المنافسة، التي سيتم وفق نظام الهندسة والإنشاء والتوريد، وتغطي منشآت حقن البناخار، ومنشآت إنتاج، وجميع دعم، وخزانات، وخط أنابيب طاقة 270 ألف برميل يوميا. وكشف مدير فرع تعبئة الغاز المسال «الشعبي» في شركة ناقلات النفط الكويتية عن قرب افتتاح المصنع الجديد للغاز المسال والذي يقع شمال البلاد مع

قال تقرير نفط الهلال استحوذت عملية إدارة الإيرادات النفطية لدى الدول المنتجة على أهمية متصاعدة منذ البداية، وتباينت معايير النجاح ومؤشراتها بين دولة وأخرى، واختلقت الخطط والاستراتيجيات التي انتهجتها الدول النفطية في سبيل تحقيق الهدف الأكثر أهمية والوصول إلى المستوى الأفضل من الكفاءة في استثمار واستغلال الإيرادات النفطية، ويمكننا القول بأن جميع خطط الإنفاق التي اتبعتها الدول لها ما يبررها، ذلك أن مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية استحوذت على النسبة الأكبر من الإنفاق العام، ومن الواضح أن الضغوط والتطورات المالية والاقتصادية والمناخية والسياسية، كان لها تأثيرات كبيرة على سارات التذبذب وعدم الاستقرار على العوائد النفطية وبالتالي التأثير على مستوى النتائج المحققة في فترة وأخرى. وأضاف وأظهر تقرير حديث أصدرته وكالة موديز أن المراكز المالية للدول النفطية وبشكل خاص الخليجية منها قد تعززت خلال الفترة الممتدة من 2010 وحتى العام 2013، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى ما فوق 100 دولار للبرميل. وتبعاً لذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6 في المئة على أساس سنوي خلال نفس الفترة، فيما أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 35 في المئة، وبالتالي فقد منحت الوكالة نظرة مستقبلية إيجابية لكل من الكويت وقطر دولة الإمارات العربية والسعودية وسلطنة عمان، وباتت ذلك تبعاً للمؤشرات الإيجابية على مستوى الارتفاع المسجل على أسعار النفط وزيادة الإنتاج، والذي انعكس إيجاباً في الأسواق المحلية في العام 2013 ولا تزال كذلك في الوقت الحاضر، لكن ربما يكون لها تأثير خلال النصف الثاني من العام، في حال قررت الإدارة الأميركية سحب برنامج التيسير الكمي.

وحول عمليات التسهيل التي تقوم بها محافظ وصناديق استثمار أجنبية، قال الطه إن سلوك الاستثمار المؤسسي ليس نموذجياً كما يراه كثيرون، حيث يشتمل بالمضاربة على غرار سلوك المستثمرين الأفراد، ويعود السبب في جزء منه إلى أن العديد من المحافظ الاستثمارية بسبب كثرة المضاربات في الأسواق، دخلت بشكل مضاربي غير مدروس عند مستويات سعرية مرتفعة عجزت عن الفكك منها، لذلك لوحظ عمليات تسهيل على أسهم كثيرة عند مستويات سعرية معينة. وجدد تأكيداً على بقاء النظرة التفاؤلية تجاه أسواق الإمارات دون تغير رغم الهبوط الكبير للأسبوع الماضي، على اعتبار أن التراجع الطبيعي وصحي في آن واحد، وينتج الفرصة من جديد للأسواق لأن يكون مقدرورها استثمارا مسارها الصاعدي في المرحلة المقبلة برصانة أكبر، وليس بالتفاعلات سعرية غير محسوبة.

كل ما تشهده من هبوط لا يعدو أكثر من مجرد حالة تصحيح طبيعية بعد ارتفاعات قياسية، موضحاً أن الاساسيات الداعمة للأسواق لم تتغير، حيث يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو جيدة، والحال ذاته بالنسبة للشركات المدرجة، وحتى الوضع الخارجي المتعلق بالعامل الجيوسياسي لا يزال خاملاً على الأقل في اللحظة الراية.

وأضاف إن الظروف الخارجية لم يكن لها تأثير سلبي على الأسواق المحلية في العام 2013 ولا تزال كذلك في الوقت الحاضر، لكن ربما يكون لها تأثير خلال النصف الثاني من العام، في حال قررت الإدارة الأميركية سحب برنامج التيسير الكمي. وحول عمليات التسهيل التي تقوم بها محافظ وصناديق استثمار أجنبية، قال الطه إن سلوك الاستثمار المؤسسي ليس نموذجياً كما يراه كثيرون، حيث يشتمل بالمضاربة على غرار سلوك المستثمرين الأفراد، ويعود السبب في جزء منه إلى أن العديد من المحافظ الاستثمارية بسبب كثرة المضاربات في الأسواق، دخلت بشكل مضاربي غير مدروس عند مستويات سعرية مرتفعة عجزت عن الفكك منها، لذلك لوحظ عمليات تسهيل على أسهم كثيرة عند مستويات سعرية معينة. وجدد تأكيداً على بقاء النظرة التفاؤلية تجاه أسواق الإمارات دون تغير رغم الهبوط الكبير للأسبوع الماضي، على اعتبار أن التراجع الطبيعي وصحي في آن واحد، وينتج الفرصة من جديد للأسواق لأن يكون مقدرورها استثمارا مسارها الصاعدي في المرحلة المقبلة برصانة أكبر، وليس بالتفاعلات سعرية غير محسوبة.

تدعم استكمال مسيرتها الصاعدة. وقال: «في كل الأحوال كانت بعد ارتفاعات قياسية، موضحاً أن الاساسيات الداعمة للأسواق لم تتغير، حيث يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو جيدة، والحال ذاته بالنسبة للشركات المدرجة، وحتى الوضع الخارجي المتعلق بالعامل الجيوسياسي لا يزال خاملاً على الأقل في اللحظة الراية. وأضاف إن الشيء الإيجابي في الهبوط القوي، الذي حدث في جلسة الارتفاع الماضي أنه تم باحجام تداولات منخفضة بنسبة 50 في المئة من متوسط التداولات، التي شهدتها الأسواق خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، مما يعكس قناعة كثير من المستثمرين بان الأسواق سترتد قريباً، وإن مستويات الأسعار الحالية ليست مغرية بالبع.

وأكد الطه أن المرحلة الحالية للأسواق من جديد عتد مستويات سريعة جيدة، مضيفاً أن مديري محافظ وصناديق الاستثمار يترقبون إشارة الدخول بالشراء فور أن تتوقف الأسواق عن الهبوط، ويتحقق ذلك من خلال ما يسمى بمراقب السيولة، بحيث تغلب السيولة الداخلة على السيولة الخارجة من الأسواق.

وأضاف أن سوق دبي المالي كسر خلال جلسة الأربعاء ثلاثة مستويات دعم مهمة، لكن يعتبر المستوى 3805 الذي يمكن أن يختبره السوق خلال الفترة المقبلة هو الأهم، ومقدور السوق أن يتماسك عند هذا المستوى في حال دخلت سيولة للنفط أسهم متفاداً تستحق الشراء، بعدما تراجع إلى مستويات سعرية مغرية بالشراء بالفعل. وأفاد بأن الاساسيات لا تزال داعمة لعودة جميع الأخبار والعوامل التي كانت

الأسواق الإماراتية حققت نمواً مضاعفاً 3 مرات بالمقارنة مع السنوات السابقة. وتوقع ألا تشكل التوزيعات النقدية المرتقبة حافزاً مهماً للمساهمين، وذلك مرده إلى توقعات تشير إلى أن توزيعات الأرباح النقدية لن تتخطى حدود المعتاد، بيد أنه قال: «أرى أن الأسواق المحلية تقف على أعقاب مرحلة أفضل بالمقارنة مع سائر أسواق المنطقة، ويعزى ذلك إلى ما تتمتع به من مقومات قوية عاودها الاستثمار السياسي والاقتصادي في الدولة». واستبعد ألا يكون لانضمام أسواق الإمارات في شهر مايو المقبل في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة أثر كبير على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من منطلق أنه لن تكون للأسواق المحلية حصّة كبيرة في المؤشر العالمي. تصحيح سعري حقيقي ومن جانبه، قال المحلل المالي وضاح الطه إن الهبوط القوي الذي شهدته الأسواق لا يخرج عن كونه تصحيحاً سعرياً تستحقه الأسواق بالفعل، حيث لم تدخل منذ مرحلة الصعودي، التي شهدتها منذ أكثر من عام في مرحلة تصحيح حقيقية، بسبب استمرار تدفق السيولة، التي حالت أكثر من مرة في تقليل حدة الارتفاعات التي طالت جميع الأسهم.

وأضاف إن تداول الأسهم من دون أحقية الأرباح أعطى إشارة البدء بتصحيحات سريعة خلقت نوعاً من الارتباك لدى شريحة كبيرة من المستثمرين انتابهم حالة من الخوف، وساهم في زيادة حدة الهبوط أن الأسواق فقدت عزمها بالفعل، بعدما استنفدت جميع الأخبار والعوامل التي كانت

تواصل محافظ وصناديق الاستثمار المحلية والأجنبية بناء مراكز مالية جديدة، للاستفادة من موجة التصحيح، التي تواجه أسواق الأسهم المحلية ودفعت الأسعار إلى مستويات مغرية بالشراء، بحسب محللين ماليين. وأكد هؤلاء بقاء النظرة التفاؤلية تجاه أسواق المال المحلية دون تغير رغم الهبوط القوي الذي شهدته الأسواق خلال جلسة الأربعاء الماضي، من منطلق أن الأسواق بحاجة حقيقية إلى مرحلة تصحيح بعد ارتفاعات قياسية على مدار 14 شهراً. وعينت الأسواق بأكثر خسائرها الأسبوعية منذ بداية طفوها الصعودية نهاية العام 2012، إذ تكبدت خسائر الأسبوع الماضي بقيمة 25 مليار درهم، سجلت ارتداداً في آخر جلسة من تعاملات الأسبوع ربحت معها 8.3 مليارات درهم.

وتوقع المحللون نجاح الأسواق في التماسك أمام موجة التصحيح، مع دخول سيولة جديدة للاستفادة من التراجع الكبير في الأسعار، فضلاً على بدء تسلم المستثمرين التوزيعات النقدية، التي سيعاد غالبيتها للاستثمار في أسواق الأسهم من جديد.

وقال نبيل الرنتيسي مدير قسم الوساطة المالية بمجموعة ميناكوب للأوراق المالية، إن موجة التصحيح التي بدأتها الأسواق في الأسبوعين الماضيين، وبلغت ذروتها خلال جلسة الأربعاء الماضي كانت ضرورية، وتوفر فرصاً ممتازة لاستقطاب رؤوس الأموال الجديدة. وأضاف: «لا يعتبر التصحيح بنسبة 20 في المئة قوياً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأسواق تضاعفت 3 مرات خلال العامين الماضيين».

وأوضح أن إسواق الأسهم المحلية حققت نمواً كبيراً خلال العام الماضي وبداية العام الحالي، مما يبرسحها لمواصلة النمو والتقدم أو ربما الاستقرار خلال الفترة المقبلة بعدما تنهي موجة التصحيح، التي كانت لازمة وضرورية، خاصة أن النتائج المالية للشركات أصبحت معلقة الآن، كما تجاوزت الأسواق الأزمة الأوكرانية البعيدة جغرافياً عن الإمارات.

وقال الرنتيسي بشأن عمليات التسهيل التي تقوم بها محافظ وصناديق الاستثمار الأجنبية منذ فترة، إن استراتيجية هذه الصناديق تركّز في مضمونها على الريح السريع أو المضاربة على الحركات السعرية، لذلك من الطبيعي خروج بعضها من الأسواق للبحث عن فرص جديدة في أسواق أخرى، لاسيما وأن